

Distr.: Limited
27 June 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والخمسون
٢٧-٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد هيروشي أونوما (اليابان)

إضافة

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

(البند ٣(ب))

البرنامج ٢٦

الرقابة الداخلية

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها التاسعة عشرة، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ٢٦، الرقابة الداخلية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog. 26)).

٢ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية البرنامج وردّ على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

- ٣ - أُعرب عن التقدير للمهام التي ينفذها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والدور الذي يضطلع به في زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها. وجرى التأكيد على أن التنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى لازم لتفادي التداخل وازدواجية الجهود.
- ٤ - ولوحظ مع القلق أن بعض الفقرات الواردة في التوجه العام لا تعكس صياغة البرنامج التي سبق أن جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها والتي ترد في الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1). وفيما يتعلق بالفقرة ٢٦-٤، طلبت توضيحات بشأن الولايات والقرارات المحددة التي تدعم الإجراءات الواردة فيها.
- ٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات، أعرب عن رأي مفاده أن النطاق العام للإنجاز المتوقع (أ) أوسع مما ينبغي وصعب التنفيذ. وأشار أيضا إلى أن مؤشرات الأداء غير موضوعية وصعبة القياس. وأعرب أيضا عن رأي يقول بضرورة زيادة إبراز عيوب التأخر في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام إدارة المخاطر في المؤسسة ونظام تخطيط موارد المؤسسة وغيرها من مشاريع الإصلاح الكبرى.
- ٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، طلبت توضيحات بشأن من يضطلع بدور تحديد مدى ملاءمة عمليات التفتيش والتقييم المواضيعية في سياق تنفيذ البرامج. وجرى أيضا التأكيد على ضرورة التركيز على فعالية التفتيش والتقييم.
- ٧ - وأُعرب عن القلق بشأن المبادرة التي اتخذها المكتب لإجراء عمليات التقييم المتعلقة بالمسائل والمفاهيم التي لا تزال قيد نظر الجمعية العامة. وأشار على وجه الخصوص إلى قيام المكتب بتقييم تنفيذ ولايات حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونتائجها (A/68/787). وجرى التأكيد على أنه لا يوجد اتفاق في الجمعية بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية.
- ٨ - وينبغي للمكتب أن يتفادى أثناء أدائه مهام التقييم التدخل في المفاوضات الحكومية الدولية بإجراء عمليات تقييم يمكن أن تشكل حكما مسبقا على نتيجة هذه المفاوضات.
- ٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، التحقيقات، أعرب عن القلق بشأن إمكانية قياس مؤشر الإنجاز (ب) '٣'. وأشار إلى أنه ينبغي اتخاذ تدابير محددة للحد من عدد التحقيقات غير المكتملة من أجل منع حدوث انتهاكات إضافية وزيادة مساءلة الموظفين، لا سيما في بعثات حفظ السلام. وأعرب أيضا عن آراء بضرورة إتاحة نتائج التحقيقات المتعلقة بأي مخالفات مالية أو إدارية على الموقع الشبكي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٦، الرقابة الداخلية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٦-١

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

”الغرض العام من البرنامج هو تعزيز الشفافية والمساءلة، والإسهام في رفع مستوى الكفاءة والفعالية والقدرة على تحقيق الأهداف في المنظمة“.

الفقرة ٢٦-٢

يُستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

”ويعمل المكتب عن كثب مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة من أجل ضمان فعالية وكفاءة الرقابة في المنظمة“.

الفقرة ٢٦-٤

يُستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

”وهو سيحقق ذلك من خلال إصدار تقارير عالية الجودة في المواعيد المقررة تتناول مهام التفتيش والتقييم والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، على نحو يتفق تماما مع ولاية المكتب التي أقرتها الجمعية العامة ومع المعايير الدولية المعمول بها“.

الفقرة ٢٦-٥

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

”ويساعد المكتب المنظمة في تحقيق نتائج أفضل عن طريق تحديد العوامل التي تؤثر في تنفيذ البرامج بكفاءة وفعالية وفقاً لأمر منها أهداف التنمية المستدامة المتفق

عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية وفي الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية التي أبرمت منذ عام ١٩٩٢.

البرنامج الفرعي ١
المراجعة الداخلية للحسابات

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن المؤشر (أ) '١' بما يلي:

”زيادة عدد مرات التنويه بتقارير شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك التقارير المواضيعية، ومعدل استخدامها في عمليات اتخاذ القرارات التي تضطلع بها الدول الأعضاء، بما في ذلك فيما يتعلق بالضوابط الداخلية والعمليات وإدارة المخاطر“.

وفي المؤشرات (أ) '٢' و (ب) '١' و (ب) '٢'، يُستعاض عن عبارة ”الاحتفاظ بذات“ بكلمة ”زيادة“.

البرنامج الفرعي ٢

التفتيش والتقييم

هدف المنظمة

يُستعاض عن الهدف بما يلي:

”تعزيز المساءلة والتعلم والكفاءة والفعالية والتأثير في مجال تنفيذ البرامج، وملاءمة الإجراءات الإدارية، وتقييم ما إذا كانت الأنشطة تناظر الولايات“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع بما يلي:

”زيادة الإسهام في عمليات اتخاذ القرارات التي تضطلع بها الدول الأعضاء وزيادة قدرة الأمانة العامة على اتخاذ الإجراءات المناسبة بناء على عمليات التفتيش والتقييم التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي تقيّم مدى

كفاءة وفعالية البرامج والمسائل المواضيعية وقدرات التقييم الذاتي، ومدى ملاءمة الإجراءات الإدارية وما إذا كانت الأنشطة تناظر الولايات“.

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن المؤشر ' ١ ' بما يلي:

”زيادة النسبة المئوية لعمليات التفتيش والتقييم البراجمية والمواضيعية التي تستعين بها الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج ومدى ملاءمة الإجراءات الإدارية وما إذا كانت الأنشطة تناظر الولايات“.

البرنامج الفرعي ٣

التحقيقات

الاستراتيجية

الفقرة ٢٦ - ٩

يُضاف ما يلي بحيث يشكل الجملة الثانية:

”وتشمل الاستراتيجية المتابعة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومع القيادة العسكرية“.

الفقرة ٢٦ - ١٠

يُستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

”وتنظر الشعبة في السبل التي يمكن أن تؤثر بها في بقية أجزاء النظام من أجل زيادة تأثير التحقيقات وقيمتها“.